المبحث الأول : التسيير الجبائي والمسير الجبائي

المطلب الأول: مميزات وأهداف التسيير الجبائي والعوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول: مميزات التسيير الجبائي

التسيير الجبائي يتطور في المؤسسة في اتجاهين [1]:

الإتجاه الأول: التأثير المستمر للجباية مع جميع العمليات في المؤسسة والرهان المالي المرتبط بالمخالفات الجبائية.

الإتجاه الثاني: البحث عن أحسن الطرق للتحكم في الخطر الجبائي وكما يقول **Thomas delahaye** " التسيير الجبائي يهتم قبل كل شيء بالتوقع بالضريبة ، وكذلك البحث عن محيط جبائي مناسب، يعتبر أقل تكلفة في إطار القانون الجبائي"

من خلال هذا التعريف نستنتج أن للتسيير الجبائي ثلاث خصائص هي:

- التوقع بالضريبة : بما أن الضريبة هي تكلفة يجب تسييرها ، بطريقة تساعد على التوقع بقيمتها عند اجراء الإختبار، وبالتالي وجب على المؤسسة ان تعرف الحدث الجبائي في كل اختبار لأن التسيير الجبائي لا يترك هنالك مجال للحظ ، كما يجب تحديد قيمتها بالاستعانة بادوات التحليل المساعدة
- البحث عن الاختيار الجبائي الأمثل.

التسيير الجبائي يعتبر تحليل مفصل للنصوص القانونية من اجل المفاضلة بين العديد من الاختبارات الجبائية ، التي يمنحها المشرع ، و ذلك في حدود هامش الحركة التي يمنحها القانون، والخيار الجبائي يعني جميع الخيارات التي من شانها تبديل النتيجة الجبائية .

في السابق القانون . يقوم بمنح الاختبار الجبائي للمكلف ، يحدث جميع المؤسسات تبحث على المخطط الجبائي و الا متيازات الجبائية المتوالية في تطبيق تقنيات الا متلاك الخطي او المتناقص ، وفق شروط الاختبار الممنوح .

كما نلاحظ ان المؤسسة لديها العديد من الخيارات الممكنة في كل وقت من دورة حياتها بالنظر للحدث الجبائي في كل خيار مثلا : شركات الاشخاص تخضع للضريبة على الدخل اما شركات الاموال تخضع للضريبة على ارباح الشركات.

وفي الوقت الحالي المؤسسة تقوم بالتحقق من امكانية القيام بكل خيار جبائي بالنظر للجانب المالي، التجاري التقني الموارد البشرية ..... الخ ، حيث تقوم المؤسسة بدمج كل خيار جبائي ممكن في الوظيفة العامة للقرار بأخذ القرار نحو قاعدة التحكيم بين مختلف الوضعيات الممكنة ، لأن العمل باختيارات بسمح للمؤسسة بتعظيم الخيار الذي يسمح لها بتعظيم المكاسب ، وتقليل التكاليف مما يساعد على تحقيق الأمن والأداء الجبائي الجيد.

- عدم وجود الغش الضريبي:

التسيير الجبائي وجد ليعمل في حدود القانون هذه العبارة تجعل لا أحد يعتقد عدم مشروعية التسيير الجبائي ، لأنه وجد من أجل تقليل التكاليف الجبائية لأن هذا التسيير يغير الخيار من وضعية إلى أخرى بالنظر إلى التحفيزات التي يقدمهاالمشرع.

---

[1] (Anis Mouelhi- la gestion fiscale de l'entreprise (ca de la tunisie) mémoire de fin d'etude de troisieme cycle specialise en finance publique option fiscalite IEDF 22 Promotion, année 2006, p 07,09

اذن مبدأ التسيير الجبائي مصنوع داخل حدود القانون والتي يشجعها المشرع ، وبالتالي المؤسسة تعتمد على الخيار الجبائي الممنوح والمسموح من قبل القانون من أجل تحقيق الأمن الجبائي.

المكلف له الخيار بين العديد من البدائل ، إذن هذه الحرية وهذا الهامش من الحركة ليس تعسفا في استعمال الحق أو تصرف غير عادي في التسيير .

الفرع الثاني : أهداف التسيير الجبائي

يهدف التسيير الجبائي إلى مايلي:

أولا: تحقيق الأمن الجبائي [1]

ان النظام الضريبي الجزائري هو نظام تصريحي ، بمعنى أن المكلف بالضريبة ، يقوم بالتزاماته الجبائية طواعية ، بافتراض حسن النسية ، ولكن للإدارة الجبائية ، حق مراقبة تصريحات المكلفين ومدى التزامهم بإيداع تصريحاتهم ، وتسديد ماعليهم من ضرائب ورسوم وفقا للتشريعات السارية المفعول هذه الوضعية تجعل المؤسسات في مواجهة الإدارة الجبائية ، فالمسير الجبائي اذن يعمل جاهدا على تحقيق الأمن الجبائي للمؤسسة الذي لا يتأتى إلا عندما تكون في وضعية قانونية تجاه إدارة الضرائب ولا يكون هناك تخوف من أي رقابة قد تقوم بها هذه الأخيرة ، للتأكد من انتظام المؤسسة تجاه الإدارة الجبائية ، فعدم احترام المؤسسة لإلتزاماتها الجبائية قد يعرضها لمخاطر شتى قد تحدث نتائجها تأثيرا سلبيا على خزينة المؤسسة ، ولتحقيق هذا الهدف (الأمن الجبائي) ، تعمل المؤسسة على تفعيل المراجعة الجبائية بإعتبارها أداة من أدوات التسيير الجبائي ، حيث تسمح بتشخيص الإلتزامات الجبائية للمؤسسة، وتخفيض العبء الضريبي وجعل التسيير أحسن أداء وأكثر فاعلية .

ثانيا: التحكم في العبء الجبائي

يعرف العبء الجبائي بأنه تلك الآثار التي تحدثها الضريبة على أسعار السلع وعلى أسعار عوامل الإنتاج[2]

ولقياس العبء الجبائي نكون أمام معيارين: [3]

أ- العبء الجبائي المطلق: وهو عبارة ذلك الجزء من الحصيلة الضريبية عن مدة معينة ، والذي استقر نهائيا في ذمة الممول، اي كمية الأموال التي تحملها الممول الفعلي للضريبة خلال فترة معينة:

العبء الجبائي المطلق= الحصيلة الضريبية التي تحملها القطاع فعلا / عبء افراد القطاع

ب- العبء الجبائي النسبي :

هو عبارة عن العبء الجبائي المطلق منسوبا إلى المقدرة التكليفية للمول

العبء الجبائي النسبي = العبء الجبائي المطلق / المقدرة التكليفية للممول

([1]) حميداتو صالح، دور المراجعة في تدفئة المخاطر الجبائية ، دراسة حالة عينة من المؤسسات الإقتصادية بولاية الوادي، رسالة ماجستير غير منشورة ، في العلوم التجارية ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012، ص 94.

([2]) حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية ، الدار الجامعية القاهرة ، مصر، 2002، ص390.

([3]) وسيلة طالب، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، (غير منشورة) كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر، 2004، ص 25.

تساهم الأعباء الضريبية في الرفع من تكاليف الإنتاج بإعتبارها جزءا من سعر التكلفة لأي منتوج ، هذا مايزيد من أهمية التحكم فيها ويتجلى ذلك من خلال:

- العمل على تخفيض الضريبة
- تأجيل دفع الضريبة من أجل الإستفادة من وفورات مالية تعزز وضعية الخزينة .

ان شكل التحكم في العبء الضريبي يختلف من مؤسسة إلى أخرى ، وذلك حسب الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها ، فالمؤسسة التي تمد بمرحلة نمو سيكون هدفها الأساسي هو تخفيض الضريبة ، وبالتالي توفير وفرات مالية تتيح لها امكانية توسيع استثماراتها ، بينما المؤسسة التي تكون في حالة انحدار فهي تعمل على تحسين صورتها أمام البنوك المساهمين ، وغيرها من خلال تطبيقها للتسيير الجبائي للربح. [1]

ثالثا: الفعاليةالجبائية

يقصد بها استعداد المؤسسة لإستغلال الفرص والمزايا الجبائية التي يمنحها القانون والتحكم فيها ، مما يسمح لها بتحقيق وفرات مالية ، فالتشريعات الجبائية والتجارية الحديثة تسمح في العديد من الأحيان ، بهامش من الحركة نتيجة تعدد الخيارات الجبائية، فالخيار الجبائي حسب المعنى الضيق ، هو البدائل والخيارات الممنوحة في التشريع الجبائي.[2]

والفعالية الجبائية تعني تمكين المؤسسة من الحصول على الإمتيازات:الجبائية، المالية، التنافسية[3]

أ- الفعالية بواسطة الحصول على الإمتيازات الجبائية:

البحث عن الإمتيازات تعتبر من أسس البحث عن الفعالية الجبائية، هذه الإمتيازات توجد في العديد من الخيارات الجبائية الممنوحة للمؤسسة ، هذه الخيارات تسمح بتخفيف الديون الجبائية.

ب- الفعالية بواسطة الحصول على الإمتيازات المالية:

ان بحث المؤسسة عن الخيار الجبائي الأمثل يسمح لها بالحصول على الإمتيازات المالية لأنه بطبيعة الحال ، الامتيازات الجبائية تتبعها امتيازات مالية ، لأن الضريبة هي عبارة عن تكلفة لها تأثير مباشر على خزينة المؤسسة والتوازن المالي لها، مع الإشارة إلى أنه يوجد العديد من الإمتيازات المالية ليست نتيجة الإمتيازات الجبائية لذلك يجب على المؤسسة اصلاح الإعوجاج الجبائي من أجل تحسين الوضعية المالية لها.

ج- الفعالية بواسطة الحصول على الإمتيازات التنافسية:

من أجل الحصول على مزايا تنافسية في السوق، يجب على المؤسسة التحكم في التكاليف الجبائية على المستوى الوظيفي للمؤسسة ، فيما يتعلق بعلاقتها مع العملاء والشركاء.

رابعا: خدمة استراتيجية المؤسسة[4]

([1]) محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر، 2003، ص08.

([2]) حميداتو صالح ، مرجع سابق، ص 95.

([3]) عباسي صابر، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية، مرجع سابق، ص ص14، 15.

([4]) محمد عادل عياض ، مرجع سابق، ص 09.

ان التسيير الجبائي هو جزء من نظام التسيير العام للمؤسسة ، يجب أن يحدد أهدافه ، تبعا للأهداف فالإستراتيجية للمؤسسة، فمفهوم التسيير الجبائي، يرتكز على مبدأ حرية التسيير الجبائي، الذي ينص على حرية اختيار المكلف للوضعية المناسبة له، ونظرا لدور الجباية باعتبارها عنصرا فعالا في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة ، فالمعطيات الجبائية ، تتدخل في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة ، بحيث تؤخذ كإحدى محددات اتخاذ القرار الإستراتيجي ويتجلى ذلك من خلال:

- الدور الذي تلعبه الجباية في اختيار الشكل القانوني للمؤسسة نتيجة اختلاف الأحكام الجبائية التي تطبق على كل منها.
- الدور الذي تلعبه الجباية في اختيار المكان الجغرافي للنشاط داخل الدولة الواحدة ، أو بين الدول نتيجة اختلاف الإمتيازات والتحفيزات الجبائية الممنوحة.
- تحديد خيارات النمو مثل أشكال التمويل ومدى تأثير العامل الجبائي في صناعة قرار التمويل فالإلمام المسير بالتشريعات الجبائية وتوظيف ذلك في العملية التسييرية يمكنه من أخذ صورة واضحة عن مصادر التمويل المختلفة ، والمزايا الضريبية التي تحققها المؤسسة من اختيارها لأي منها ، والتي على أساسها تتم المفاضلة بينها أو اختيار مزيج منها.

فمن خلال العلاقة بين الجباية والإستراتيجية فإن القرارات التي تتخذها المؤسسة ، كالإستثمار التوظيف رفع رقم الأعمال..... وغيرها مرتبط بالنظام الجبائي الذي تعمل فيه، وعليه فالضريبة تستخدم لخدمة أهداف المؤسسة ، كما يمكن أن تتحول إلى متغير فعال في تحديد استراتيجياتها.

الفرع الثالث: أهمية التسيير الجبائي والعوامل المؤثرة فيه

أولا: أهمية التسيير الجبائي بالنسبة للمؤسسة

تتميز الجباية بالتعدد ، التعقيد وعدم الإستقرار في خصوصها الأمر الذي يولد المزيد من المخاطر ، كذلك هي دائمة التواجد في حياة المؤسسة ، مرة من خلال الإلتزامات القانونية التي تقع على عاتقها ومرة أخرى بالتأثير على قراراتها.[1]

وعليه فإن استمرار ونمو المؤسسة الإقتصادية مرهون بقدرة وكفاءة المسير في صنع القرارات المهمة الخاصة ما تعلق منها بالقرارات التمويلية ، والتي يتوقف عليها تعظيم العوائد وتدنية التكاليف أدنى قدر ممكن ، ولن يتحقق ذلك دون ادراك المسير لجميع هذه العوامل المؤثرة على صنع هذه القرارات. [2]

(1) نوال مخلوف ثلجة ، التدقيق الضريبي: بحث عن الكفاءة الضريبية أم التهرب ، مداخلة في الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية جامعة سكيكدة، أكتوبر 2010، ص 1.
(2) زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار ، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الإقتصادية، جامعة المسيلة الجزائر، 14-15 أفريل ، 2009، ص01.

ان التسيير الجبائي الجيد هو واجب كل مؤسسة ، لأن تسيير الجباية هو الإختيار ما بين الخيارات الجبائية المعروضة للمؤسسة مع الأخذ بعين الإعتبار المعالم المتغيرة التالية [1]:

- النصوص الجبائية والمتمثلة في قوانين المالية.
- خاصية كل مؤسسة,
- يجب توضح مفهوم الخطر الجبائي لإزالة الغموض والخلط بين المفاهيم أي بين تسيير الخطر الجبائي، ومفهوم التهرب الجبائي.
- يجب أن يكون منفذا في الوقت المناسب.

ثانيا: العوامل المؤثرة في التسيير الجبائي

هناك عدة عوامل تؤثر على التسيير الجبائي داخل المؤسسة والتي تؤدي إلى تراجع كفاءتها

وأرباحها وكذا حصتها السوقية ، وتتمثل هذه العوامل في [2]:

أ- الخطر الضريبي: يقصد بالخطر الضريبي تلك التكاليف الاضافية التي تتكبدها المؤسسة نتيجة عدم التزامها واحترامها للقواعد الضريبية ، وتتمثل هذه التكاليف في العقوبات والغرامات التي تتحملها المؤسسة والتي تشوه سمعتها اتجاه الضرائب ، هذا من جهة ، ومن جهة اخرى نقص الفعالية ، نتيجة عدم معرفة الاجراءات التي تمكن المؤسسة من الاستفادة من الامتيازات الضريبية.

ب- الازدواج الضريبي:

يقصد به فرض ضريبتين او اكثر على نفس الوعاء او تكرار فرض ضريبة نفسها على نفس الفرد او المال نفسه في مدة واحدة .

يؤثر الازدواج الضريبي على المؤسسة اذ يمثل عبئا اضافيا على عاتق المؤسسة ليزيد الى جانب العبىء الاصلي باعتبار ان الجزء الاكبر من الارباح المحققة تمتصه الضريبة .

ج- الضغط الضريبي:

- يعرف على انه مختلف الآثار التي تحدثها الاقتطاعات الضريبية ، والتي تؤثر على نشاط المؤسسة ، اي مدى قدرتها على تحمل العبىء ، ويكون اثره على المؤسسة اذ يعمل معدل الضغط الضريبي المرتفع على تثبيط النشاط الانتاجي داخلها، وكذا على نمو المؤسسة ، لان الضريبة اثر معرقل على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج باعتبار هذا الاخير احد مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة ، وهذا لعدم الاستغلال الامثل لهاته العوامل ، مما يؤدي الى نقص الانتاج وانخفاضه ، والذي بدوره يؤثر على الحصة السوقية للمؤسسة وبالتالي على النتيجة الصافية .

الفرع الرابع: مبادئ وحدود التسيير الجبائي:

أولا: مبادئ التسيير الجبائي:

([1]) الجيلاني بلواضح ، التحكم في التسيير الجبائي لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الإقتصادية ، دراسة حالة مؤسسة التواب لمسيلة، رسالة الماجيستير الغير منشورة معهد العلوم التجارية المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي، تبسة، الجزائر 2008 ، ص 2

([2]) لخضر يحي ، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، دراسة حالة مطاحن بسكرة ، رسالة ماجيستير ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2007 ص80 وما بعدها.

للتسيير الجبائي مبدأين هما: [1]

أ- مبدأ الحرية في التسيير:

يعمل المسير الجبائي على الاختيار بين عدة بدائل متاحة قانونا، وذلك من خلال ادراكه للمزايا الضريبية التي يحققها هذا الاختيار ، فالمكلف بالضريبة من خلال تسييره لأعماله من حقه ان يستفيد الى الحد الاقصى من الامتيازات التي تسمح له الظروف بالاستفادة منها ، وذلك حسب مهاراته في التعامل مع الجباية، فبمجرد البدء في تنفيذ هذا القرار التسييري يكتسب القوة القانونية اتجاه ادارة الضرائب التي تعمل على احترام هذا الاجراء ، اذ كان لا يخالف التشريع المعمول به اما اذا كانت الخيارات سيئة فلا يمكن تصنيفها على انها نوع من التحايل الضريبي ، الا اذا استطاعت ادارة الضرائب اثبات سوء نية المكلف بالضريبة ، فحرية التسيير للمؤسسة تظهر جليا في حساب النتيجة الجبائية ، والدور الذي تلعبه ادارة الضرائب ، فالنتيجة الجبائية تحسب من خلال النتيجة المحاسبية بعد اجراء بعض التعديلات عليها ، فدور ادارة الضرائب هنا هو التاكد من صحة النتائج من خلال مراجعة مختلف الوثائق المبررة للقيود المحاسبية المسجلة ، دون ان يكون لها الحق في الحكم على نوعية التسيير ،وهذا هو جوهر مبدأ الحرية في تسيير المؤسسة .

ب - مبدأ عدم التدخل في التسيير:

ان التشريع الضريبي يلزم المؤسسة بالاعفاء بالتزاماتها الضريبية اتجاه ادارة الضرائب ، وفق الشروط المحددة مسبقا ، فليس للادارة الجبائية الحق ان تتدخل في نمط تسيير المؤسسة ، او ان ينتقد خياراتها ، مادامت المؤسسة تفي بالتزاماتها القانونية ، حتى وان رأت ان هذه الخيارات عديمة الجدوى او سيئة الاختيار ، فمثلا يحق للمسير ان يلجأ الى الاستدانة من اجل توسيع استثماراته ،وبالتالي يحق له خصم فوائد القروض من الربح الخاضع ، وحتى وان كانت الاموال الخاصة كافية للتمويل.

فمبدأ عدم التدخل في تسيير المؤسسة - اذن يطبق على ادارة الضرائب التي يجب ان توجه مراقبتها للدفاع عن مصالح الخزينة العمومية والمتمثلة في تحصيل الضرائب والرسوم التي على عاتق المؤسسة في آجالها القانونية وبالطرق والاجراءات المعمول بها وذلك من خلال السماح لها بممارسة حق الاطلاع والتحقيق والرقابة والمعاينة من خلال مراجعة التصريحات او باجراء مراقبة على مستوى محل المكلف للتاكد من صحة الاقرارات المقدمة.

ثانيا:حدود التسيير الجبائي:

ان تسيير المؤسسة لجبايتها لا يعني ان ذلك يتم دون قيود ، فهناك رقابة تخضع لها المؤسسة ، قد تكشف كل مخالفة للتشريعات الجبائية ، كما ان التسيير السيء للجباية ينجم عنه الكثير من المخاطر المالية ، وبالتالي فان التسيير الجبائي له حدود قانونية واخرى مالية.

أ- الحدود القانونية [1]:

([1]) حميداتو صالح ، مرجع سابق، ص ص 96، 97.

تتمثل في الالتزام بالتشريعات الجبائية ، فعدم احترام هذه الاخيرة يعد تعسفا قانونيا ، والتعسف في القانون الجبائي يعني : "كل عملية تتم في شكل عقد او تصرف قانوني ينجم عنها اخفاء تحقيق وتحويل ارباح بصفة مباشرة او بواسطة اشخاص او مؤسسات بطريقة تعمل الادارة الجبائية على محاربتها من اجل اعطائها صبغتها القانونية الحقيقية "لذا ياخذ التعسف القانوني في الميدان الجبائي الاشكال التالية:

1- **التصرفات الوهمية**: تتمثل في تظاهر المؤسسات بالقيام بتصرفات خالية منكل عملية حقيقية مثل تزييف العقود والفواتير والمؤسسات الوهمية.
2- **التصرفات المستترة:** تتجلى في عدم التوافق بين الفعل والعقد المقدم للادارة الجبائية ، والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الاطراف مثل التصريح بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم انها تمت في شكل بيع.
3- استعمال اشخاص او مؤسسات وسيطة لاخفاء الممول الحقيقي.

اذ هذه التصرفات قد تكشفها الرقابة الجبائية ، الامر الذي يحتم على المسيرين عدم اللجوء اليها تجنبا للاخطار التي تترتب عنها.

ب- الحدود المالية [2]:

على المسير الجبائي للمؤسسة ان يحدد وبشكل دقيق العمليات التي تقوم بها المؤسسة حتى يتم الوقوف على درجة الخطر الذي من الممكن ان تتعرض له المؤسسة ، او بالاحرى متخذ القرار في الدخول في عمليات ضد مصالح المؤسسة والتي لا تقدم اي مقابل لمؤسسة هدفها الربح ، فالعديد من القرارات التسييرية هي صحيحة من الناحية القانونية مثل نفقات مقررة بوثائق لكن عند الأخذ بعين الأعتبار الاثر الاقتصادي لها ، تجدها لا تخدم اهداف المؤسسة مثل مكافآت مرتفعة للمسيرين ، اعطاء قرض لاحدى الفروع ، تحمل النفقات الشخصية للمسير او غيرها من القرارات التي تكون لها تاثير واضح على نتائج المؤسسة ، فهذه القرارات قد تكون لها آثار مالية واقتصادية سلبية على المؤسسة والتي يمكن تصنيفها " افعال غير عادية في التسيير" .

ان الفعل الغير العادي في التسيير لا يشكل خرقا للالتزامات الجبائية للمؤسسة ، وعليه فان النظر في هذا التصرف يكون على المستوى الاقتصادي وليس القانوني ، ومن بين الأفعال الغير عادية في التسيير:

- تقديم قروض للمسير بدون فوائد.
- تحمل المؤسسة لأعباء خاصة (أ عباء شخصية للمسير).
- التنازل عن عقارات للمسيرين باسعار منخفضة جدا عن الأسعار الحقيقية.
- التنازل عن الحقوق اتجاه المؤسسات ليس لديها علاقات تجارية دائمة مع المؤسسة ، والسبب الوحيد لذلك قد يكون وجود نفس الشركاء او المسيرين في المؤسستين.

نلاحظ ان تحديد التصرف الغير عادي في التسيير خضع الى الذاتية في الحكم على طبيعة القرار، عادي او غير عادي ، فما قد تعتبره ادارة الضرائب بانه تصرف غير عادي قد لا يكون كذلك بالنسبة للمسير ، ضف الى هذا فان مفتش الضرائب قد لا يدرك العلاقة السببية بين القرار المتخذ ومصلحة المؤسسة ، ولهذه الاسباب حدد المشرع الجزائري الجبائي بشكل واضح الأعباء القابلة للخصم اثناء حساب النتيجة والقيمة القصوى لهذه الأعباء.

(1) زواق الحواس، أهمية التسيير الجبائي في ترشيد توجيه الاستثمار في المؤسسة الإقتصادية الإستناد إلى خيارات النظام الجبائي الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ، العدد الإقتصادي ، جامعة زيان عاشور الجلفة الجزائر، العدد 33، المجلد الثاني، ص340.

([2]) محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص ص 15،16 .

المطلب الثاني:المسير الجبائي والاستراتيجيات الجبائية

الفرع الأول: مهام المسير الجبائي

اولا:المسير الجبائي

المسير الجبائي في المؤسسة هو المسؤول الأول عن تحديد البيئة الجبائية لأي قرار تسييري ، وهو الذي يقف على مختلف الخيارات الممكنة والتي بانعدامها لا يمكن الحديث عن التسيير الجبائي. [1]

ثانيا: مؤهلات المسير الجبائي:

يجب ان يتمتع المسير الجبائي بالمؤهلات التالية حتى يتمكن من التعامل مع مختلف القرارات التسييرية.

أ- التحكم في تقنيات التسيير:

التسيير يعني اتخاذ القرار ، لذا على المسير الجبائي ان تكون لديه مؤهلات اتخاذ القرار والتي تتمثل في :

القدرة على التشخيص ، التنبؤ ، تحديد البدائل وتقييمها ، اختبار البديل الانسب ، واهم عنصر في تقسيم البدائل الجبائية المتاحة هو ادراك الآثار المالية لكل منها ، مما يجعل تحكمه في تقنيات التسيير المالي ضرورة اكيدة.

ب- التحكم في الجباية:

تحكم المسير الجبائي في الجباية امر بديهي لان الجباية هي اهتمامه الاول ، ويظهر هذا التحكم من خلال :

- معرفة مختلف التشريعات الجبائية والنصوص القانونية ذات الأثر الايجابي ، هذه النصوص هي بمثابة قاعدة معطيات ضرورية لاتخاذ اي قرار .
- ادراك آثار تلك النصوص على المؤسسة ، اي تحديد حقوق والتزامات المؤسسة.
- معرفة تقنيات وآليات المراجعة ، الرقابة الضريبية واهتمامات ادارة الضرائب اثناء اي عملية رقابة ممكنة .

ج- التحكم في تقنيات المحاسبة:

ان التسيير الجبائي في العديد من المؤسسات هو من مهام مديرية المحاسبة والمالية ، وهذا ما يجعل المام المسير الجبائي بالآليات المحاسبية هاما للغاية ، خاصة وان المراجعة الجبائية والتي هي احدى ادوات التسيير الجبائي تتداخل بشكل كبير مع المراجعة المحاسبية ، وذلك لاعتمادها الاساسي على نظام المعلومات المحاسبية للقيام بالتشخيص المالي والجبائي للمؤسسة ، اي ضمان الفعالية والأمن من مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة أثناء القيام بالعمليات المختلفة .

(1) محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 19.

د- المعرفة القانونية:

- هذه المعرفة مطلوبة في المسير الجبائي للاعتبارات التالية:
- المسير الجبائي في تعامله مع الجباية يتناول بالدراسة نصوصا قانونية وتنظيمية ، ويتطلب التعامل مع هذا النوع من النصوص مهارات خاصة قد لا تكون ضرورية أثناء دراسة نصوص عادية.
- امام المؤسسة العديد من الخيارات القانونية ذات آثار جبائية مختلفة (الشكل القانوني للمؤسسة).
- التشريعات قد تنطوي على بعض الغموض أو السكوت عن بعض الحالات مما قد يوقع المؤسسة في المجالات المحظورة على التسيير الجبائي (حدود التسيير الجبائي).
- المنازعات التي قد تنشأ مع إدارة الضرائب الأمر الذي يتطلب شخصا ذا دراية بالإجراءات القانونية الواجب اتباعها.
- يتحقق جزء كبي من الأمن الجبائي على المستوى القانوني.

كل هذه الأسباب تجعل من إلمام المسير الجبائي بقواعد القانون التجاري وقانون الأعمال أمرا أكيدا.

إن مؤهلات المسير الواجب توفرها هي التي تؤدي بشكل كبير إلى تحقيق هدف الفعالية الذي يطمح إليه التسيير الجبائي.

ثالثا: مهام المسير الجبائي

للمسير الجبائي عدة مهام من بينها مايلي:

أ- السعي إلى الحوكمة الجبائية:

وذلك من خلال قيامه بـــ:

- تسيير المعدل الفعلي للضريبة والفهم الجيد للمعلومة المالية من جانبها الجبائي.
- اثارة اهتمام الإدارة للرهانات الجبائية بطريقة بيداغوجية
- اعداد روابط وعمليات منظمة للتبادل مع لجنة المراجعة ومحلين الإدارة.

ب- تحسين العمل الجبائي داخل المؤسسة:

للقيام بذلك وجب عليه:

- إعادة النظر في أنظمة المؤسسة وقانون الأمن المالي من أجل تجاوز أهداف التوثيق ، واختبار كفاءة وموثوقية المعالجة ، مراقبة البيانات والأخطار التي تؤثر على الجباية.
- الإقتراب أكثر من فكرة وحدات الأعمال Businees units من أجل تنبؤ أفضل تقيم وتقوية مستوى التعليم الجبائي للعمليات التي تساهم في التسيير الجبائي والسعي إلى جباية جزئية أكثر تعمقا والتي ستعوض الجباية الكلية .
- القيام باعادة تمركز الاستثمارات حول التخطيط الجبائي وادارة المخاطر.

ج- العمل على تقليل مواجهة الاخطار الجبائية :

من خلال مايلي:

- اختيار إستراتيجية جبائية أفضل من تحمل عبء العمل الجبائي.
- القدرة على التشخيص الصحيح لموقع الخطر.
- الإحاطة بالنصائح الملائمة ووضع المستشارين الجبائيين في وجه تحديات المؤسسة.

الفرع الثاني: الاستراتيجيات الجبائية في المؤسسة:

ينطوي التسيير الجبائي على تصور من تنفيذ استراتيجيات مختلفة من اجل تقليل حجم الضرائب المدفوعة لفترة معينة للشركات مع مراعاة تقليل الالتزامات الضريبية لتوفير المزيد من الأموال لتغطية النفقات والاستثمار او النمو.

كما تساهم عملية التسيير الجبائي في ايجاد مصادر لراس المال العامل ، وهناك نوعين من القواعد الأساسية تنطبق على التسيير الجبائي وتتمثل في :

أولا: تحميل السنة المالية بنفقات الاستهلاك

عند شراء الآلات والمعدات قبل نهاية السنة، مما يعمل على تخفيض الوعاء الضريبي لذات السنة.

ثانيا: يتعين على الشركة تأخير دفع الضرائب

عندما يكون ذلك ممكنا ، فتأجيل سداد الضريبة يمكن الشركة من استخدام هذا المال وبدون فائدة، الى ان تكون الضريبة واجبة السداد .

كما ان هناك مجالات للتسيير الجبائي منها اختيار الأساليب المحاسبية كسياسة تقسيم المخزون ، وتوقيت شراء المعدات وتوقيت الاعتراف بالإيراد والحفاظ على المكاسب وتطبيق اتفاقيات منع الازدواج الضريبي وتطبيق اسعار التحويل في حالة عدم الالتزام بطريقة محددة قانونا للاسعار المحايدة بين الاشخاص المرتبطة والتعديلات المستمرة بين اطراف العلاقة للشركات المرتبطة من شركات زميلة الى شقيقة وتابعة وفروع ومراكز خدمات ومكاتب تمثيل للاستفادة المستمرة من مزايا التسيير الجبائي[1]

وتنحصر استراتيجيات التسيير الجبائي بصفة عامة في :

- استراتيجيات من اجل الحصول على تخفيضات ضريبية .
- استراتيجيات من اجل الحصول على خصومات ضريبية .
- استراتيجيات لنقل الدخل بعيدا عن خضوعه لمعدلات مرتفعة من الضريبة، استراتيجيات لنقل الارباح والخسائر بين السنوات الضريبية، او لتاجيل الضريبة او الاستفادة من معدل الضريبة اكثر مواءمة (مستخدمة اسعار التحويل بين الشركات المرتبطة او فترة الاعفاء الضريبي)
- استراتيجيات لتخفيض عبء الخضوع للارباح الراسمالية.

(1) فتحة اميرة ، دور المراجعة الجبائية في تحسين اداء التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية : دراسة حالة شركة مطاحن الاوراس باتنة ، مجلة العلوم الاقتصادية وتسيير العلوم التجارية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، العدد 17 ، 2017.

المبحث الثاني:آليات التسيير الجبائي والالتزامات الجبائية

يقوم المسير الجبائي في المؤسسة باتخاذ القرارات التسييرية المناسبة لها، والتقليل من المخاطر الجبائية التي يمكن ان تتعرض لها عبر آليات تسمى بمنهجية التسيير الجبائي وكذا تقديم التصريحات الجبائية للادارة الجبائية .

المطلب الاول : آليات التسيير الجبائي

تمر عملية التسيير الجبائي في المؤسسة عبر المراحل التالية: [1]

الفرع الأول: المرحلة التمهيدية

وهي تعتبر اول خطوة في مراحل التسيير الجبائي ، وتقتضي تشكيل لجنة قيادية متخصصة في المجال الجبائي، وتكون متكونة من المسؤولين عن الاعمال الجبائية والمستشارين الجبائيين الخارجيين، ولذلك فقد يكون المشكل المطروح امام المسير الجبائي هو طريقة تمويل استثمار معين، فخيارات التمويل امامه عديدة، اقتراض، تمويل ذاتي، رفع راس المال ، قرض ايجاري ، والجوانب الواجب مراعاتها اثناء الاختيار هي عديدة:

مثلا يجب ضمان اكبر قدر ممكن من المردودية ، اي تقليل الاعباء ومن الاعباء الضريبية كذلك الحفاظ على الاستقلالية المالية للمؤسسات باكبر قدر ممكن.

ويتم بعد ذلك جمع المعلومات التي تكون لها آثار جبائية مباشرة او غير مباشرة على موضوع اتخاذ القرار، والهدف من هذه المرحلة هو انها ستؤدي بالمؤسسة الى الى اكتشاف الخيارات الجبائية الممكنة .

يجب ان يستند المسير الجبائي للمؤسسة الى قاعدة معلومات جبائية شاملة تضم كل مصادر التشريع والقانون الجبائي والتي تضم (قانون الضرائب المباشر، الرسوم المماثلة ، قانون الضرائب غير المباشر، القانون التجاري، قانون الجمارك، قانون المالية ، الاتفاقيات الدولية والاقليمية.....) ، وغيرها من القوانين والنصوص ذات الآثار الجبائية.

من خلال قاعدة المعلومات هذه ، فقد يقتصر عمل المسير الجبائي على المعلومات والبيانات ذات الاثر الجبائي فقط ، ويتمثل المشكل المطروح في هذه المرحلة في الكم الهائل من المصادر والبيانات الجبائية الضرورية وغير الضرورية ، والتي تكون امام المسير الجبائي بغرض استخدامها في عملية اتخاذ القرار، والجدير بالذكر ان المسير يعاني من كثرة المعلومات اكثر مما هو الحال في نقصها ، خاصة عندما تكون نسبة كبيرة من المعلومات لا تتعلق بالمشكل او بموضوع اتخاذ القرار .

الفرع الثاني : مرحلة الدراسة والتحليل :

(1) محمد عادل عياض مرجع سابق ، ص ص 22,23

وتمر عبر خطوتين هما:

اولا : تحديد الخيارات الممكنة:

يقوم المسير الجبائي في هذه المرحلة بتحديد الخيارات الجبائية الممكنة وتجميعها من خلال المعلومات المجمعة في المرحلة ، وذلك بقيامه بعملية بحث تكون صعبة نوعا ما وهامة في نفس الوقت ، هذه البدائل والخيارات قد تنتج من خلال ما يلي :

- الخيارات المتضمنة في الانظمة التفضيلية والتحفيزية (قوانين ترقية الاستثمار)، مثل هذه الامتيازات تؤدي الى تحقيق الفعالية الجبائية ، دون الحاجة الى تضييع الوقت في البحث عن تراكيب قانونية تؤدي في النهاية الى نفس الآثار الجبائية مع خطر اكبر.
- الخيارات الجبائية المباشرة ، الخيارات الجبائية غير المباشرة او الضمنية والتي تنشأ عن سكوت او عمومية النص القانوني .
- الخيارات القانونية المتاحة والتي لها آثار جبائية مختلفة.

ثانيا: دراسة قابلية تطبيق الخيارات:

يتم في هذه المرحلة تحديد المزايا والعيوب لكل خيار ممكن ، هذه الخطوة تستلزم مقدرة على التنبؤ بالمستقبل، وعلى التشخيص من اجل ادراك مختلف الجوانب الآنية والمستقبلية التي تساعد على تقييم الخيارات الممكنة.

ولان العديد من الخيارات الجبائية المتاحة هي خيارات قد لا تكون في غالب الأحيان قابلة للتطبيق وذلك لعدة اسباب منها: عوائق مالية ، تجارية نقص الخبرة ، ومثال على ذلك ان المؤسسة لديها فرصة للاستثمار والتطوير في مناطق جغرافية معزولة، وذلك مع تحفيزات وبامتيازات ضريبية جد مغرية ، ولكن هذه المناطق في الحقيقة تعاني نقص كبير في البنية التحتية والمورد البشري الذي يتمثل في اليد العاملة المؤهلة ، وكذا تدهور الوضع الامني فيها ، كل هذه العوامل تجعل من هذا الخيار غير قابل للتنفيذ في الوقت الحالي .

ويمكن ابعاد الخيارات الغير قابلة للتنفيذ في الوقع العملي ، وبذلك يجد المسير الجبائي نفسه قد ادى الجزء المهم من عمله الا وهو الخيارات القابلة للتطبيق ليفرضها على الادارة والتي يكون فيها اتخاذ القرار النهائي .

الفرع الثالث: مرحلة التطبيق

هي آخر مرحلة من مراحل التسيير الجبائي في المؤسسة، اذ يكون اتخاذ القرار بناءا على سلامة المراحل السابقة، اذ انه من الضروري جدا التاكد من ان جميع المراحل قد تمت على احسن وجه، اضافة الى ذلك فان المسير الجبائي يمكنه اضافة مراحل وخطوات اخرى حسب خصوصيات كل قرار جبائي والاختيار الافضل هو ذلك الخيار الذي يحقق الهدف المسطر له .

الا انه هناك بعض الموانع التي نجدها في الواقع العملي والتي تمنعنا من تطبيق الخطوات المذكورة سابقا على احسن ما يرام وتتمثل فيما يلي:

- العدد الكبير من المعلومات الجبائية ، لان كثرة المعلومات الجبائية يعقد من عملية صنع القرار لدى المسير الجبائي .

- تغير مصادر المعلومات الجبائية عبر الزمن ، نتيجة تغير القوانين في الدولة حسب توجهها للانشطة الاقتصادية بصفة عامة .

المطلب الثاني: الالتزامات الجبائية

بعد الآليات السابقة للتسيير الجبائي فان المسير الجبائي يقدم للادارة الجبائية تصريحا جبائيا ، فمن الضروري على المؤسسات الاقرار بمداخيلها وارباحها وارقام اعمالها ، باعتبارهم الاوعية الضريبية التي تحدد التزامات المؤسسة .

الفرع الاول: مفهوم التصريحات الجبائية

هي عبارة عن وثائق يستلمها المكلف من ادارة الضرائب من اجل التصريح فيها برقم اعماله وارباحه اوتكاليفه ....الخ ، ثم يقوم بارجاعها الى مصلحة الضرائب كدليل اثبات تستعين به هذه الاخيرة لتحديد مبلغ الضريبة المناسب للمكلف. [1]

كما تعرف بانها : "تلك الوثائق القانونية التي تربط بين المكلف بالضريبة ومصالح الادارة الجبائية لتسهيل عملية الاتصال بينهما ، تحتوي هذه الوثائق على معلومات تعبر عن الذمة المالية وارقام الاعمال المحققة من قبل المكلف ، والتي تحدد اسس الاوعية الضريبية " [2]

ويتمثل التصريح في شكلين اساسين ، تصريح المكلف بالضريبة وتصريح الغير .

اولا : تصريح المكلف بالضريبة[3]

مضمون هذه الطريقة ان يقوم المكلف بالضريبة بنفسه بتقديم تصريح في موعد يحدده القانون ويتضمن هذا التصريح عناصر ثروته او دخله والمادة الخاضعة للضريبة بصورة عامة ، مع افتراض حسن النية وامانة المكلف بالضريبة باعتباره اقدر شخص يعرف مقدار دخله على نحو صحيح .

ثانيا: تصريح الغير [4]

بموجب هذه الطريقة يلتزم شخص آخر غير المكلف بالضريبة بتقديم التصريح الى ادارة الضرائب ويشترط ان تكون علاقة قانونية تربط بين المكلف بالضريبة وشخص الغير مثل ذلك: ان يكون الغير مدينا للمكلف بالضريبة بمبالغ تعد ضمن الدخل الخاضع للضريبة، فصاحب العمل الذي يقدم تصريحا لادارة الضرائب بالمبالغ المستحقة لديه للعاملين عنده والخاضعة للضريبة، الاجور والمرتبات وغالبا ما يتم اقتطاع هذه المبالغ وجمعها لفائدة ادارة الضرائب قبل ان يحصل عليها العامل، وتعرف هذه الطريقة بالاقتطاع عند المنبع .

([1]) سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية الوادي، رسالة ماجيستير(غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2012، ص114

([2]) قحموش سمية، المراجعة الجبائية كآلية تساهم في تحسين جودة التصريحات الجبائية: دراسة حالة لادارة الضرائب لولاية بسكرة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، العدد 6، ديسمبر 2016، ص299.

([3]) محمد عباس محرزي، مدخل الى الجباية والضرائب itcis للنشر، 2010، ص120 .

([4]) محمد عباس محرزي اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4 ن الجزائر، 2005،ص254 .

الفرع الثاني: اهمية التصريحات الجبائية :

يلتزم المكلف بالضريبة بتقديم تصريح الذي يعتبر افضل السبل في تقدير الوعاء الجبائي، وهو اكثر انتشارا في التشريعات الجبائية المعاصرة، وللادارة الجبائية كامل السلطات في مراجعة هذا التصريح ،ولهذا الاخير اهمية سواءا بالنسبة للمكلف في حد ذاته او لادارة الضرائب.

اولا: اهمية التصريحات الجبائية للمكلف:

للتصريحات الجبائية اهمية بالنسبة للمكلف تتمثل في :

- يعتبر التصريح الوسيلة الاكثر سهولة للمكلف، والتي تنمي له الشعور بالمشاركة في تحديد قيمة الضريبة المستحقة عليه ن فكلما شعر المكلف بانه شريك في عملية تقدير وتحديد دخله الخاضع للضريبة كلما زاد التزامه بتقديم تصريحاته ، مما ينعكس ايجابا على ارتفاع حصيلة الجباية من الضرائب.[1]
- يضمن اسلوب التصريح العدالة بالنسبة للعبء الضريبي على المكلف باعتبار انه ادرى بوضعية السيولة الخاصة به، وتترجم درجة الوعي الضريبي، حيث ان الالتزام الضريبي يتمثل في جانبين، جانب الالتزام بالتصريح من قبل المكلف وجانب الالتزام بالتسديد على ما صرح به [2] يوفر من مزايا عديدة بالنسبة للمكلف بالضريبة، وبالاخص اذا تمت رقمنة التصريحات الجبائية وجعلها الكترونية فالحصول على المعلومات الرقمية والبيانات الالكترونية اصبحت اكثر شيوعا، وعلى نحو متزايد في العديد من الدول خاصة الاوروبية منها، حيث تطلب الادارة الضريبية من المكلفين بتوفير المعلومات على شكل الكتروني [3]

ثانيا : اهمية التصريحات الجبائية للادارة الجبائية :

مهمة الادارة الضريبية صعبة مقارنة بالادارات الاخرى، فهي مكلفة بتطبيق القانون الضريبي

ومسؤولة عن تحصيل الايرادات، مما يفسر ان قوة هذه الادارة او ضعفها يترتب عليه وصول او خسارة الدولة للحصيلة الضريبية، وفعالية الادارة الضريبية لن تتحقق الا من خلال تطبيق العديد من العوامل اهمها ان التصريح المقدم من قبل المكلف بالضريبة لا ينبغي ان تعتبره وسيلة تهديد، وانما وسيلة فعالة تمكنها من تتبع كل مخول المكلف، وعليه في هذا الصدد يجب ان تكون بيانات التصريح، وعرضه واضحين وان يرفق بميثاق المكلف الذي يضمن حقوقه وواجباته، وتكمن اهمية التصريح بالنسبة لادارة الضرائب في:

(1) ابراهيم خليل سمور، مشكلات التقدير الذاتي لضريبة الدخل وفقا لاحكام قانون ضريبة الدخل في فلسطين بين الالزام والالتزام، رسالة ماجيستير (غير منشورة)، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2008 ص52.

(2) العياشي عجلان، ترشيد النظام الضريبي في مجال الوعاء والتحصيل 1992– 2009 رسالة ماجيستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006، ص ص 35-36

(3) قحموش سمية، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بسكرة للفترة 2009-2010 رسالة ماجيستير(غير منشورة) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 49.

- يعطي التصريح لإدارة الضرائب معلومات ضريبية جديدة حيث تصبح الإدارة على اطلاع بمكان مزاولة نشاط المكلف ، مما يتسنى لها مراسلته وحساب الضرائب وتحصيلها.[1]

- يسهل التصريح العمل الملقى على كاهل الإدارة الضريبية ، بحيث يمتاز بأنه يؤثر كثيرا في الإجراءات والوقت حسب المادة الخاضعة للضريبة وكذلك يخفض من احتمال نشوء المنازعات والاعتراضات .[2]

- التصريح غير مكلف للمصالح الضريبية اعتبار أن هذا التأسيس كان ذاتيا ، وبالتالي لا يمكن أن يطعن فيه من قبل مقدمه ، والإدارة هنا أيضا لا تتحمل نفقات كبيرة في عملية التحصيل وهي طريقة تعتبر مؤشر هام على تقدم النظام الجبائي.[3]

- يعتبر نظام التصريح أداة اتصال من المكلفين بالضريبة وإدارة الضرائب، وبالتالي له فعالية كبيرة في تمكين الإدارة من ممارسة المراجعة

- يعطي التصريح لإدارة الضرائب معلومات ضريبية جديدة حيث تصبح الإدارة على اطلاع بمكان مزاولة نشاط المكلف' مما يتسنى لها مراسلته و حساب الضرائب و تحصيلها. [4]

- يسهل التصريح العمل الملقى على كاهل الإدارة الضريبية، بحيث يمتاز بأنه يؤثر كثيرا في الإجراءات والوقت حسب المادة الخاضعة للضريبة وكذا يخفض من احتمال نشوء المنازعات والاعتراضات.

- التصريح غير مكلف للمصالح الضريبية باعتبار أن هذا التأسيس كان ذاتيا، و بالتالي لا يمكن ان يطغى فيه قبل مقدمه، والإدارة هنا أيضا لا تتحمل نفقات كبيرة في عملية التحصيلة هي طريقة تعتبر مؤشر هام على تقدم النظام الجبائي.

- يعتبر نظام التصريح أداة اتصال بين المكلفين بالضريبة و إدارة او الضرائب، وبالتالي لا فعالية كبيرة في تمكين الإدارة من ممارسة المراجعة على جميع النشاطات ،حيث يبني هذا النظام على الثقة المتبادلة بين الإدارة و المكلفين.

- وسنتطرق من خلال الفصل المقبل للتصريحات الجبائية بشئ من التفصيل باعتبار التصريح أساس المعلومة الجبائية المالية للمؤسسة بأكبر قدر ممكن.

ويتم بعد ذلك جمع المعلومات التي تكون لها أثار جبائية مباشرة او غير مباشرة على موضوع اتخاذ القرار، والهدف من هذه المرحلة هو أنها ستؤدي بالمؤسسة إلى اكتشاف الخيارات الجبائية الممكنة.

يجب ان يستند المسير الجبائي للمؤسسة الى قاعدة معلوماتية تضم كل مصادر التشريع و القانون الجبائي والتي تضم (قانون الضرائب المباشر، والرسوم المماثلة، قانون الضرائب غير المباشر، القانون التجاري، قانون الجمارك، قوانين المالية، الاتفاقيات الدولية والاقليمية....)، وغيرها من القوانين والنصوص ذات الاثار الجبائية.

من خلال قاعدة المعلومات هذه،فقد يقتصر عمل المسير الجبائي على المعلومات والبيانات ذات الاثر الجبائي فقط، ويتمثل المشكل المطروح في هذه المرحلة في الكم الهائل من المصادر و البيانات الجبائية الضرورية، والتي تكون امام المسير الجبائي بغرض استخداماتها في عملية اتخاذ القرار،

([1]) قتال عبد العزيز، أسلوب تفعيل الرقابة الجبائية في الحد من التهرب والغش الضريبيين حالة الجزائر من 2003-2008، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي الدكتور، يحي فارس، المدية، 2008، ص53.

([2]) قحموش سمية ، دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية، دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية بسكرة، مرجع سابق، ص 50.

([3]) العياشي عجلان، مرجع سابق، ص 172.

([4]) محمد عباس محرزي، مدخل إلى الجباية والضرائب، مرجع سابق، ص 120.

والجدير بالذكر ان المسير يعاني من كثرة المعلومات اكثر مما هو الحال في نقصها، خاصة عندما تكون نسبة كبيرة من المعلومات لا تتعلق بالمشكلة او بموضوع اتخاذ القرار.